Innovations Journal of Humanities and Social Studies (IJHSS): Vol 4, No 1, 2026

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

Scientific Events Gate

Innovations Journal of Humanities and Social Studies

IJHSS

https://eventsgate.org/ijhss

e-ISSN: 2976-3312

تحديات الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر

سرحان احمد سليمان

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، جمهورية مصر العربية.

Email: sarhansoliman@yahoo.com

المستخلص: على الرغم من كل الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، إلا أن تبين أن هناك صعوبات تعترض ذلك في السنوات، وتكمن مشكلة البحث في دراسة وتحليل نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية والمستقبلية والعوامل المؤثرة فيها، ويهدف البحث إلى التعرف على الوضع الراهن لنسبة الاكتفاء الذاتى من القمح في مصر خلال الفترة الزمنية (2010-2023)، والوضع المستقبلي حتى عام 2030، واستخدم البحث أسلوب التحليل الوصفي والكمي، للتعرف على السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لنسبة الاكتفاء الذاتي للقمح حتى عام 2030، وكانت أبرز النتائج البحثية هي: تبين من دراسة المتغيرات المتعلقة والمؤثرة في الفجوة الظاهرية للقمح في مصر وبالتالي في نسبة الاكتفاء الذاتي، واهما الإنتاج، والاستهلاك القومي من المحصول، تبين أن الاستهلاك القومي يزيد بمعدل نمو أكبر من نظيره للإنتاج الكلي، حيث كان متوسط هذا الفرق نحو 3.98% سنويا، وبالتالي كان الفرق سنويا خلال فترة الدراسة نحو 388 ألف طن. ومن المتوقع أن يكون هناك فجوة قدرها نحو 14.59 مليون طن في عام 2030 وسوف تصل نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح في مصر إلى نحو 45.96%. ويوصي البحث بإعادة النظر باستمرار في سعر التوريد لما له من تأثيرات على نسبة الاكتفاء الذاتي، حيث أن وضع سعر استرشادي مجزى للمزارع قبل زراعة المحصول سوف يشجع المزارعين على زراعة القمح، مع الأخذ في الاعتبار منافسة محاصيل أخرى للقمح في نفس توقيت الزراعة مثل البنجر والبرسيم والفول، ومن ثم لابد أن يكون سعر التوريد يحقق أرباح أفضل للمزارع من زراعة المحاصيل المنافسة، والاهتمام بالبحوث الزراعية المتعلقة بمحصول القمح والتكنولوجيا المختلفة حتى يمكن توفير أصناف جديدة مرتفعة الانتاجية، لما لها من تأثير على رفع نسبة الاكتفاء الذاتي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المصري، القمح، السياسة الزراعية، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية.

Challenges of Wheat Self-Sufficiency in Egypt

Sarhan Ahmed Soliman

Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt

Email: sarhansoliman@yahoo.com

Received 04|12|2025 - Accepted 08|01|2026 Available online 15|01|2026

Abstract: despite all the efforts made to achieve self-sufficiency in wheat, it has become clear that there are difficulties that have hindered this over the years. In Egypt during the time period (2010-2023), and the future situation until the year 2030, the research used the

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

descriptive and quantitative analysis method, to identify the expected future scenarios for the wheat self-sufficiency rate until the year 2030, and the most prominent research results were: It was revealed from the study of variables related to and influencing The apparent gap in wheat in Egypt, and consequently in the self-sufficiency rate, the most important of which is production and national consumption of the crop, shows that national consumption increases at a growth rate greater than its counterpart in total production, as the average difference of this difference was about 3.98% annually, and thus the annual difference during the study period was about 388 thousand tons. It is expected that there will be a gap of about 14.59 million tons in 2030, and the self-sufficiency rate of wheat in Egypt will reach about 45.96%. The research recommends constantly reconsidering the supply price because of its effects on the self-sufficiency rate, as setting a remunerative indicative price for the farmer before planting the crop will encourage farmers to grow wheat, considering the competition of other .wheat crops at the same time of planting, such as beets, clover

Keywords: Egyptian economy, wheat, agricultural policy, self-sufficiency, food gap.

المقدمة:

القمح يعد من أهم الغذاء الرئيسي لكثير من شعوب العالم، لا ينافسها في هذا المجال إلا الذرة والأرز، حيث تتقاسم هذه الحبوب غذاء البشر على وجه الأرض، ويزرع القمح في أكثر بلاد العالم مرة واحدة في السنة وفي بعض البلدان يزرع مرتين. والقمح له أنواع متعددة جداً، فمنها ما يصلح لعمل الخبز ومنه ما يصلح لعمل المعجنات أو المكرونة والكعك والكثير من الأطعمة الشهية .(Sulaymān, 2014)

وقد بذلت مصر جهودًا كبيرة لدعم الفلاح خلال الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث صدر توجيه رئاسي بمنح حافز توريد إضافي لسعر إردب القمح المحلي للموسم الزراعي 2022، وساهم هذا الدعم في تغطية تكلفة الزراعة، وشجع المزارعين على التوسع في زراعة القمح. وسيتم البدء في تطبيق الدورة الزراعية على محصول القمح اعتبارا من الموسم الحالي وكذلك المحاصيل الاستراتيجية لزيادة مساحتها خاصة بعد تفعيل منظومة الزراعة التعاقدية التي تضمن للمزارعين تسويق المحصول بأسعار مجزية تشجعهم على التوسع في زراعة المحاصيل المهمة التي تستهدفها الدولة كأحد أهم محاور الأمن الغذائي. كما جرى إطلاق عدد من المشروعات القومية الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية وعلى رأسها القمح، ومن أبرز هذه المشروعات: مشروع تنمية المليون ونصف مليون فدان والذي تقوم بإدارته شركة تنمية الريف المصري، ومشروع مستقبل مصر وهو جزء من مشروع الدلتا الجديدة، هذا بخلاف استصلاح أراضي منطقة شرق العوينات، تحت إدارة الشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية، وهو أحدث المشروعات الزراعية في مصر (Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح أو المحافظة على فجوة غذائية منه دون زيادتها، إلا أنه تبين أن هناك صعوبات تعترض ذلك في السنوات الأخيرة أهمها مشكلة زيادة الاستهلاك المحلي وعدم القدرة على زيادة المساحة المزروعة بمعدل تتناسب مع معدل نمو الاستهلاك، كما عمدت السياسة الزراعية في الفترة الماضية علي استخدام التنمية الرأسية باعتبار أن الأرض هو العنصر النادر الرئيسي، لذا تعد دراسة الآثار والسيناريوهات المتوقعة من

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

الدراسات المهمة التي يمكن الاستعانة بها في تحديد احتياجات الدولة والأفراد لفترات زمنية مستقبلية، مما يعد ذو أهمية بالنسبة لواضعي كل من السياسة الاقتصادية والسياسة الزراعية .(Muṣṭafā, 2016)

المشكلة البحثية:

يحظى القمح بأهمية كبيرة في مصر، وتعد مصر أول دول العالم في كمية استيراد المحصول، علاوة على أنه ضروري للمستهلك، باعتباره من سلع المائدة والتي لا يمكن الاستغناء عنها، علاوة على أن القمح هو مصدر الخبز وهو سلعة مدعومة من الدولة، ونظراً لأن القمح يعد من المحاصيل الاستراتيجية المهمة، فقد تبنت الدولة في الفترة الأخيرة بعض السياسات المتعلقة بالمحصول أهمها توفير التقاوي والإرشاد للمزارعين في استخدام التكنولوجيا الحديثة في زراعته، للمحافظة على إنتاجية فدانية عالية، على الرغم من اعتماد نسبة كبيرة من المزارعين على محصول القمح كمصدر لدخولهم، وباعتباره من المحاصيل الربحية للمزارع المصري، وهناك الكثير من القرارات الحكومية المتعلقة بالمحصول مثل تحديد سعر الاسترشاد قبل زراعة المحصول وبسعر مجزي لتشجيع المزارعين على زراعة المحصول، ومن ثم يلزم دراسة نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية والمستقبلية والعوامل المؤثرة فيها، مما قد يعطي بعض التوصيات التي يمكن تبينها لتحقيق نسبة اكتفاء ذاتي أعلى أو على الأقل المحافظة على نسبة معقولة من العجز يتم سده بالاستيراد من الخارج.

الأهداف البحثية:

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى التعرف على الوضع الراهن لنسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر خلال الفترة الزمنية (2010- 2023)، والوضع المستقبلي حتى عام 2030، وتقييم الآثار المتوقعة نتيجة تبني الدولة بعض القرارات والسياسات الزراعية المتعلقة بالمحصول الغذائي الاستراتيجي، خاصة محاولة زيادة المساحة المزروعة وتعديل أسعار التوريد لتشجيع المزارع للمحصول، واستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة واستنباط أصناف ذو انتاجية أعلى، وغيرها، وذلك بدراسة وتحليل المؤشرات الانتاجية والتسويقية، والسيناريوهات المتوقعة لتأثير هذه المتغيرات على نسبة الاكتفاء الذاتي من المحصول في مصر.

ووصولاً لهذا الهدف فقد استهدف البحث دراسة الأهداف الفرعية الآتية :

1. دراسة وتحليل المؤشرات الإنتاجية والتسويقية ونسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر.
2. دراسة وتحليل السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للاكتفاء الذاتي من القمح في مصر:
3. الوقوف على خطة الدولة في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر:
4. عرض أهم تحديات زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر
5. التعرف على الرؤية الدولية لجهود مصر لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح:
6. وضع أهم التوصيات من خلال النتائج للحد أو تقليل الفجوة المتوقعة فى القمح فى مصر.

المنهجية:

يعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي، وتتمثل في استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط في تحليل ودراسة نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر، من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الانتاجية والتسويقية المتعلقة للمحصول، بتقدير الاتجاهات العامة لكثير من المتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة، والعلاقات الاقتصادية بين بعض هذه المتغيرات والمتمثلة في المساحة المزروعة، والإنتاجية الفدانية، الإنتاج الكلي، والاستهلاك القومي، وكذلك السعر المزرعي، وصافي العائد الفداني، وكذلك محاولة التعرف على السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لنسبة الاكتفاء الذاتي للقمح حتى عام 2030

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

بناء على التطور ونمو المتغيرات المؤثرة في الفجوة الغذائية من المحصول ومن ثم يتعكس على نسبة الاكتفاء الذاتي.وتم استخدام برنامج SPSS Version 22 في التحليل لا والتوصل إلى النتائج.

مصادر البيانات:

استند البحث على البيانات المنشورة لعديد من الجهات، أهمها: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة المصرية، وإحصاءات الأمم المتحدة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، كما تم الاستعانة ببعض البيانات والإحصاءات المنشورة لبعض الجهات على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

النتائج والمناقشة:

أولا: المؤشرات الإنتاجية والتسويقية ونسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر:

يتناول هذا الجزء دراسة المؤشرات الإنتاجية والتسويقية للقمح في مصر والتي تمثلت في دراسة وتحليل كل من السعر المزرعي، وسعر الجملة والمستهلك، وكمية الاستهلاك المحلي من المحصول، وصافي العائد، كمية الصادرات والواردات علاوة على الفجوة من المحصول ونسبة الاكتفاء الذاتي، خلال الفترة الزمنية (2010 – 2023)، كما هو موضح بالأشكال من رقم (1) حتى رقم (11)، والجداول من رقم (1) حتى جدول رقم (3)، وذلك للتعرف على تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والعوامل المؤثرة فيها وذلك فيما يلي:

(1): تطور المساحة المزروعة من القمح في مصر: بدراسة وتحليل المساحة المزروعة من القمح في مصر خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 3,02 مليون فدان في عام 2010، وحد أقصى بلغ نحو 3,78 مليون فدان في عام 2020، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 3,02 مليون فدان.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى تطور المساحة المزروعة من القمح في مصر خلال فترة الدراسة، تبين تناقصها سنويا بنحو 38 ألف فدان، أي أنها تناقصت بمعدل سنوي ثبتت معنويته الإحصائية بنحو 1,26% من المتوسط السنوي، وإن نحو 33,2% من التغيرات الحادثة في تطوره يرجع آثارها إلى عامل الزمن.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

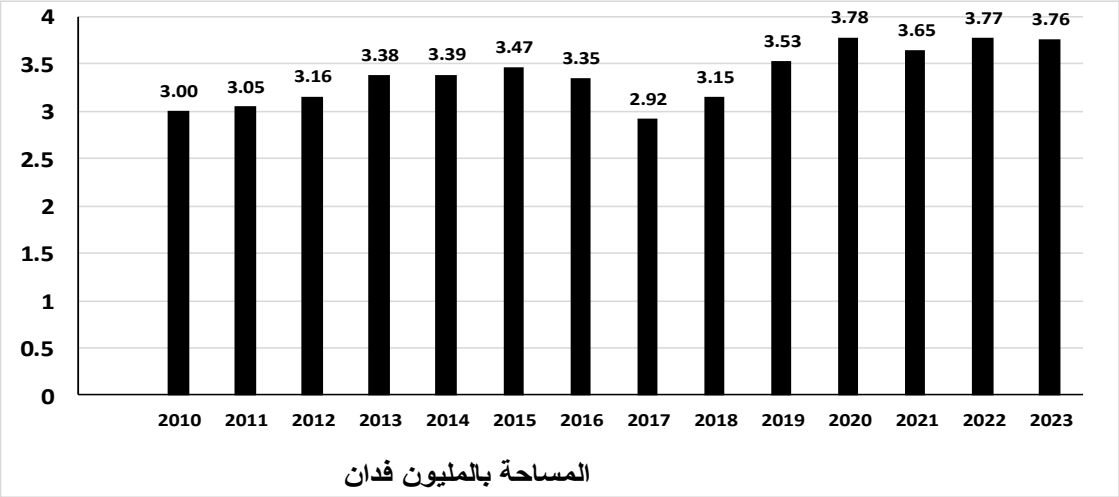

شكل (1): تطور المساحة المزروعة من القمح في مصر خلال الفترة (2020 -2023).
(Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

(2): تطور الانتاجية الفدانية للقمح في مصر: تبين من تحليل الانتاجية الفدانية للقمح في مصر خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 2,39 طن للفدان في عام 2010، وحد أقصى بلغ نحو 2,95 طن للفدان في عام 2021، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 2,77 طن للفدان.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لتطور الانتاجية الفدانية للقمح في مصر خلال فترة الدراسة، تبين تزايدها سنويا بنحو 22 كيلو جرام للفدان، أي أنها تزايدت بمعدل سنوي ثبتت معنويته الإحصائية بنحو 0,79% من المتوسط السنوي، وإن نحو 44,6% من التغيرات الحادثة في تطورها يرجع آثارها إلى عامل الزمن.

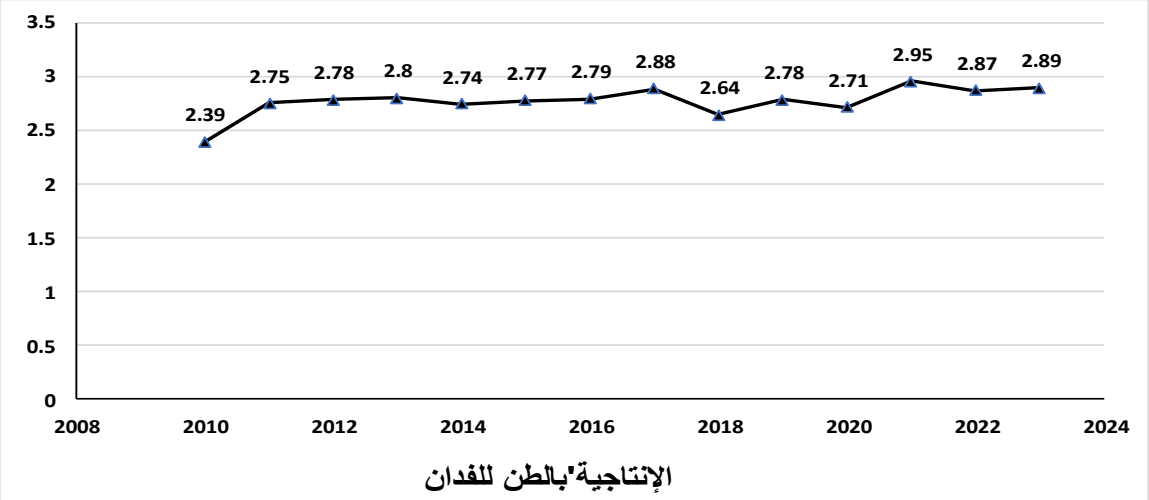

شكل (2): تطور الانتاجية الفدانية للقمح في مصر خلال الفترة (2020 -2023).

(Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

(3): تطور كمية الإنتاج المصري من القمح في مصر: تراوحت كمية الإنتاج المصري من القمح في مصر خلال فترة الدراسة بين حد أدنى بلغ نحو 7,17 مليون طن في عام 2010، وحد أقصى بلغ نحو 10,87 مليون طن في عام 2023، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 9,38 مليون طن.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور كمية الإنتاج المصري من القمح تبين تزايدها سنويا بنحو 195 ألف طن سنويا، أي أن كمية الإنتاج من القمح في مصر خلال فترة الدراسة تزايدت بمعدل سنوي ومعنوي إحصائيا بلغ نحو 2,08% من المتوسط السنوي، وإن نحو 29,4% من التغيرات الحادثة في تطورها يرجع آثارها إلى عامل الزمن.

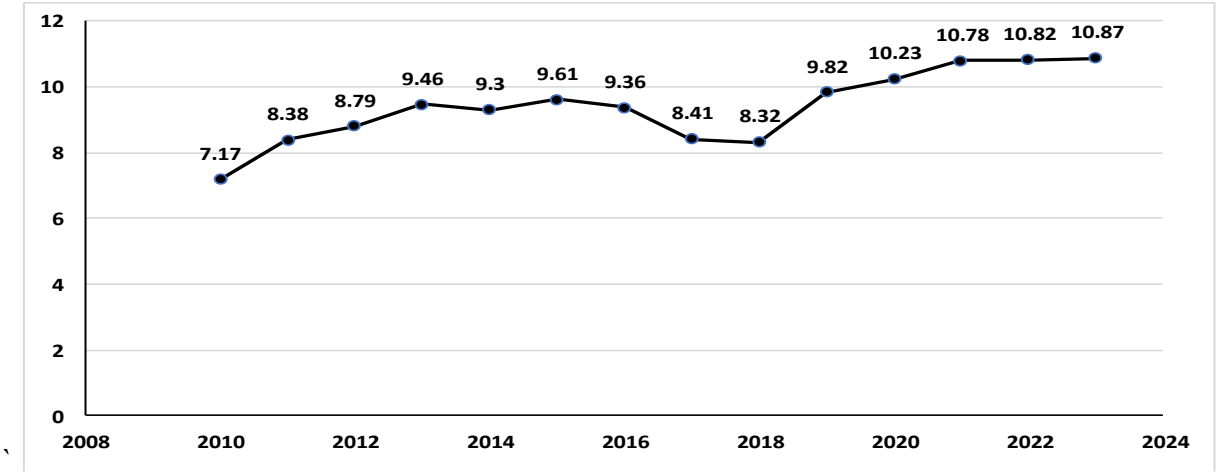

شكل (3): تطور كمية الإنتاج المصري من القمح في مصر خلال الفترة (2010- 2023).
(Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

(4): تطور كمية الاستهلاك القومي من القمح في مصر: بدراسة وتحليل تطور كمية الاستهلاك القومي من القمح في مصر خلال فترة الدراسة تبين انه بلغ متوسط كمية الاستهلاك القومي من القمح خلال فترة الدراسة نحو 19,12 مليون طن، وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 14,98 مليون طن في عام 2010، وحد أقصى بلغ نحو 22,91 مليون طن في عام 2023.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور كمية الاستهلاك القومي من القمح في مصر خلال فترة الدراسة، تبين تزايدها سنويا بنحو 583 ألف طن سنويا، أي أن كمية الاستهلاك القومي من القمح خلال فترة الدراسة تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو 3,05% من المتوسط السنوي، وإن نحو 95,9% من التغيرات الحادثة في تطورها يرجع آثارها إلى عامل الزمن.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

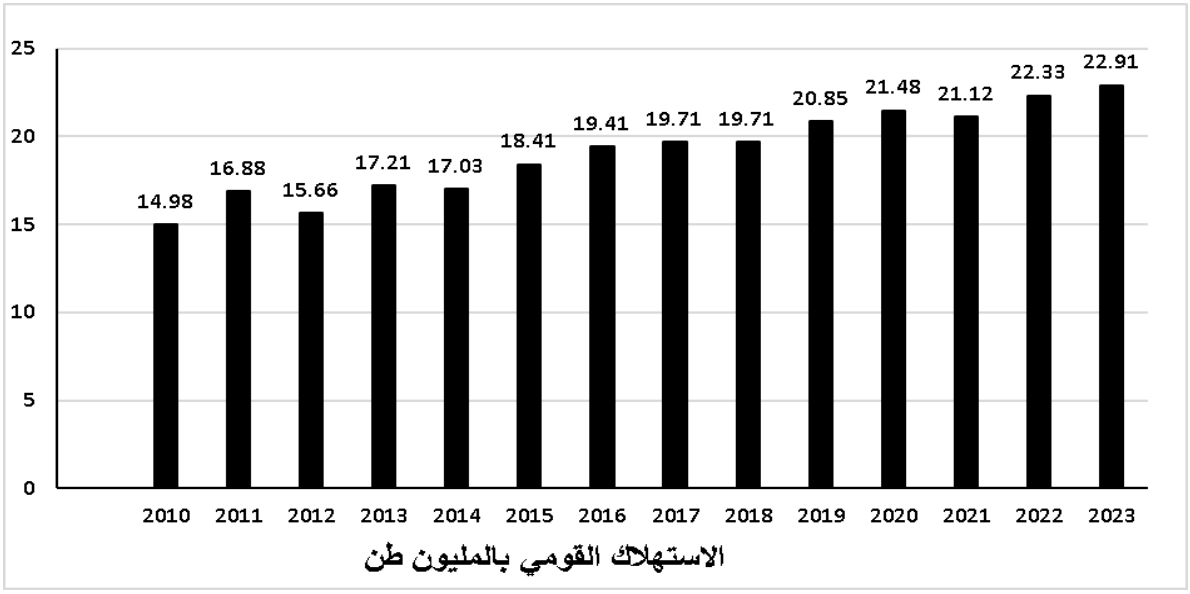

شكل (4): تطور كمية الاستهلاك القومي من القمح في مصر خلال الفترة (2010- 2023).
(Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

(4): تطور الفجوة الظاهرية للقمح في مصر: بدراسة وتحليل تطور الفجوة الظاهرية للقمح في مصر خلال فترة الدراسة تبين انها بلغ متوسطها نحو 9,74 مليون طن، وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 6,87 مليون طن في عام 2012، وحد أقصى بلغ نحو 12,04 مليون طن في عام 2023.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور الفجوة الظاهرية للقمح في مصر خلال فترة الدراسة، تبين تزايدها سنويا بنحو 388 ألف طن سنويا، أي أن الفجوة الظاهرية للقمح في مصر من القمح خلال فترة الدراسة تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو 3,98% من المتوسط السنوي، وأن نحو 89,9% من التغيرات الحادثة في تطورها يرجع آثارها إلى عامل الزمن.

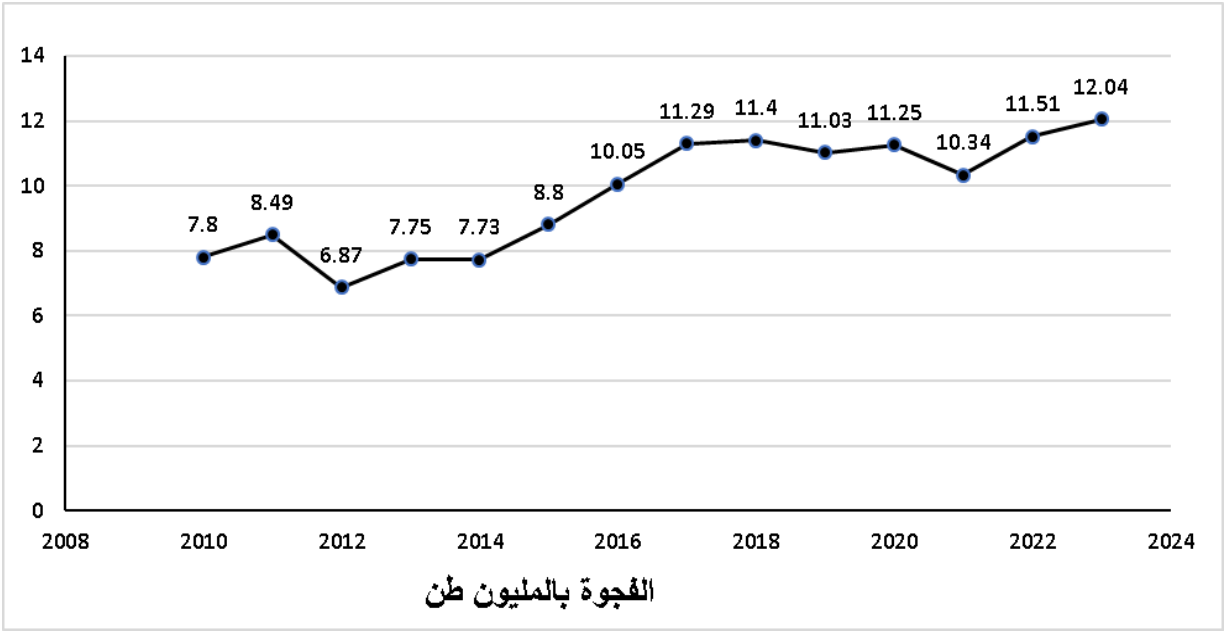

شكل (5): تطور الفجوة الظاهرية للقمح في مصر خلال الفترة (2010- 2023).
(Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

ويمكن توضيح حجم الفجوة الظاهرية بين الإنتاج والاستهلاك كمي خلال الشكل التالي:

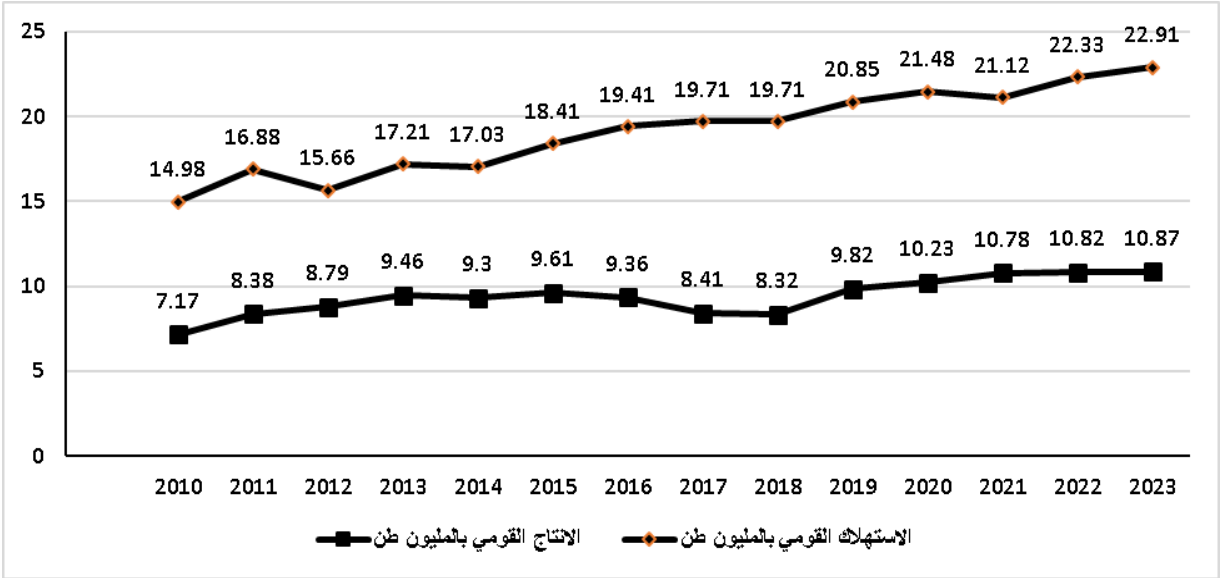

شكل (6): تطور حجم الفجوة الظاهرية للقمح في مصر خلال الفترة (2010- 2023).
(Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

(5): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر: اتضح من تحليل بيانات نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر خلال فترة الدراسة تبين أنها بلغ متوسطها نحو 44,3%، وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 42,19 مليون طن في عام 2018، وحد أقصى بلغ نحو 56,12% في عام 2012. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر خلال فترة الدراسة، تبين تناقصها سنويا بنحو 1,73%، أي أن الفجوة الظاهرية للقمح في مصر من القمح خلال فترة الدراسة تناقص بمعدل سنوي معنوي إحصائيا، وأن نحو 73,9% من التغيرات الحادثة في تطورها يرجع آثارها إلى عامل الزمن.

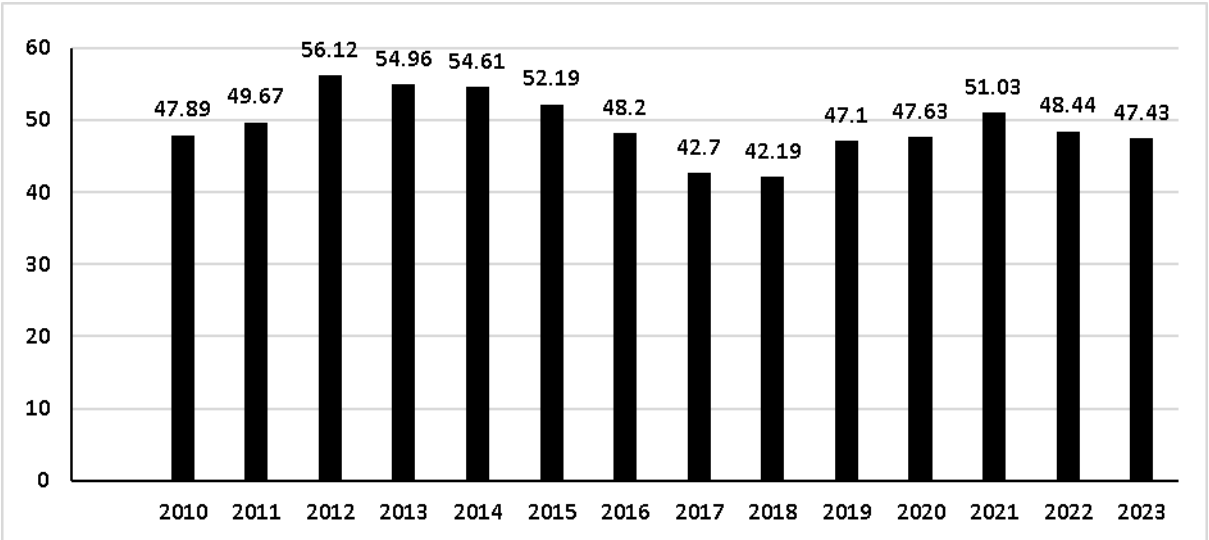

شكل (7): نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر خلال الفترة (2010- 2023).
(Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

تبين من دراسة المتغيرات المتعلقة والمؤثرة في الفجوة الظاهرية للقمح في مصر وبالتالي في نسبة الاكتفاء الذاتي، واهما الإنتاج (والذى يشمل متغيري المساحة المزروعة والإنتاجية الفدانية)، إضافة إلى الاستهلاك القومي من المحصول، تبين أن الاستهلاك القومي يزيد بمعدل نمو أكبر من نظيره للإنتاج الكلي، حيث كان متوسط هذا الفرق نحو 3.98% سنويا، حيث أن الاستهلاك يزيد سنويا بنحو 583 الف طن وذلك بسبب زيادة احتياجات وعدد السكان، في حين زيادة الإنتاج سنويا قدرت بنحو 195 الف طن، وبالتالي كان الفرق سنويا خلال فترة الدراسة نحو 388 الف طن. مما يؤدي إلى الاعتماد على الاستيراد من المحصول لسد هذه الفجوة، الا إذا انتهجت الدولة استراتيجيات للحد من الفجوة الغذائية من القمح أو تخفيضها بعوامل التكنولوجيا في زراعة المحصول وزيادة الإنتاجية أو زيادة المساحة المزروعة على سبيل المثال.

(6): تطور كمية الصادرات المصرية من القمح: تراوحت تطور كمية الصادرات من القمح في مصر بين حد أدنى بلغ نحو 89 ألف طن في عام 2013، وحد أقصى بلغ نحو 640 ألف طن في عام 2023، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 342 ألف طن خلال فترة الدراسة.

وتبين تزايدها سنويا خلال فترة الدراسة بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو 46 ألف طن، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 13,44% من المتوسط السنوي، وإن نحو 86% من التغيرات الحادثة في تطورها يرجع آثارها إلى عامل الزمن.

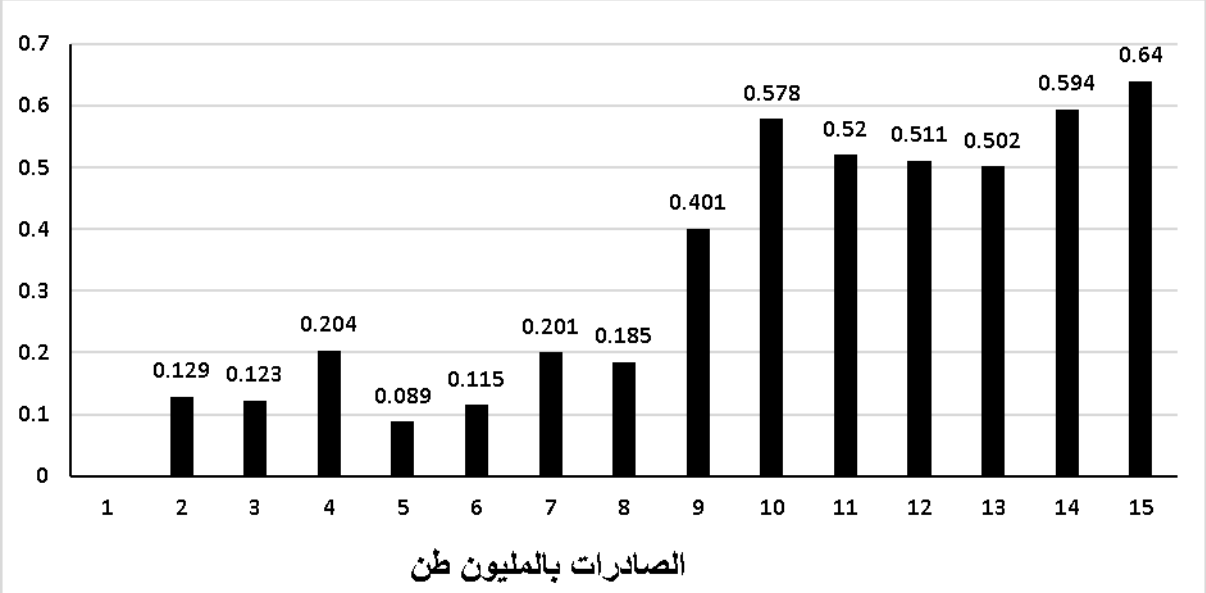

شكل (8): تطور كمية الصادرات المصرية من القمح خلال الفترة (2010- 2023).
(Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

(7): تطور كمية الواردات المصرية من القمح: بلغ متوسط كمية الواردات من القمح في مصر خلال فترة الدراسة نحو 10,61 مليون طن، وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 5,79 مليون طن في عام 2010، وحد أقصى بلغ نحو 13,98 مليون طن في عام 2023.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

وتبين تزايدها سنويا خلال فترة الدراسة بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو 608 ألف طن، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 5,73% من المتوسط السنوي، وإن نحو 86% من التغيرات الحادثة في تطورها يرجع آثارها إلى عامل الزمن.

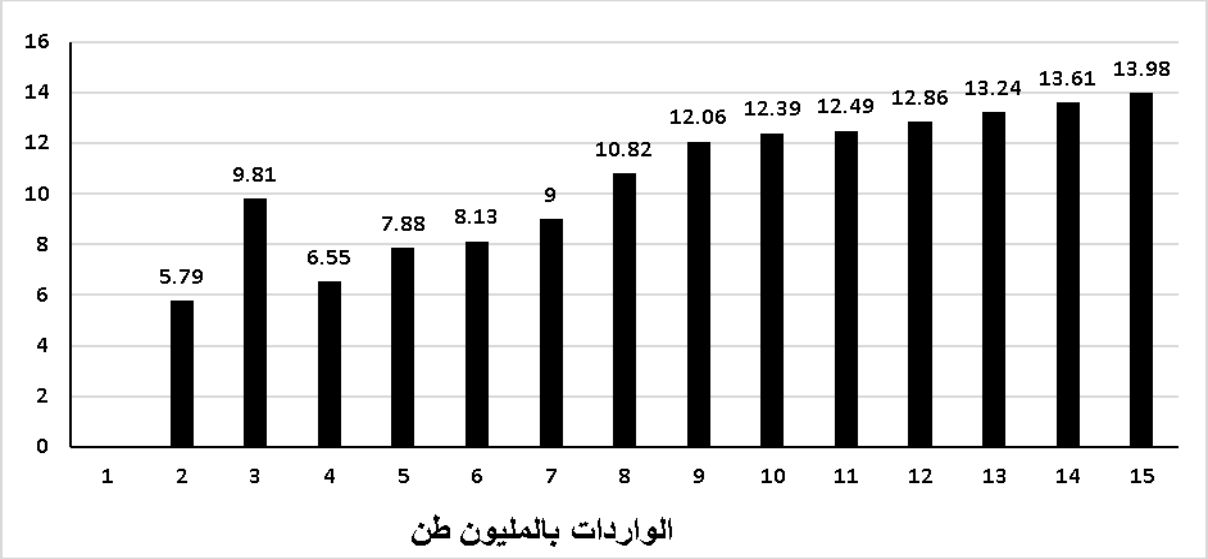

شكل (9): تطور كمية الواردات المصرية من القمح خلال الفترة (2010- 2023).
(Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

(8): تطور الفرق في المخزون من القمح في مصر: بلغ متوسط كمية القمح المخزون في مصر في اول المدة خلال فترة الدراسة نحو 2,11 مليون طن، وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 0,72 مليون طن في عام 2017، وحد أقصى بلغ نحو 4,45 مليون طن في عام 2016. وتبين أنها تناقصت سنويا خلال فترة الدراسة بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو 56 ألف طن، أي أنها تناقصت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 2,65% من المتوسط السنوي، وإن نحو 98,4% من التغيرات الحادثة في تطورها يرجع آثارها إلى عامل الزمن.

في حين بلغ متوسط كمية القمح المخزون في مصر في آخر المدة خلال فترة الدراسة نحو 2,43 مليون طن، وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 1,08 مليون طن في عام 2020، وحد اقصى بلغ نحو 5,02 مليون طن في عام 2016.
وتبين أنها تزايدت سنويا خلال فترة الدراسة بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو 67 ألف طن، أي أنها تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 2,76% من المتوسط السنوي، وإن نحو 57,6% من التغيرات الحادثة في تطورها يرجع آثارها إلى عامل الزمن. وبالتالي بلغ متوسط الفرق في المخزون من كمية القمح في مصر في أول المدة خلال فترة الدراسة نحو 0,32 مليون طن، وتراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 0,00 مليون طن في عام 2010، وحد أقصى بلغ نحو 1,18 مليون طن في عام 2011.
وتبين انها تناقصت سنويا خلال فترة الدراسة بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بلغ نحو 46 ألف طن، أي أنها تناقصت بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 15,17% من المتوسط السنوي، وان نحو 78,7% من التغيرات الحادثة في تطورها يرجع آثارها إلى عامل الزمن.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

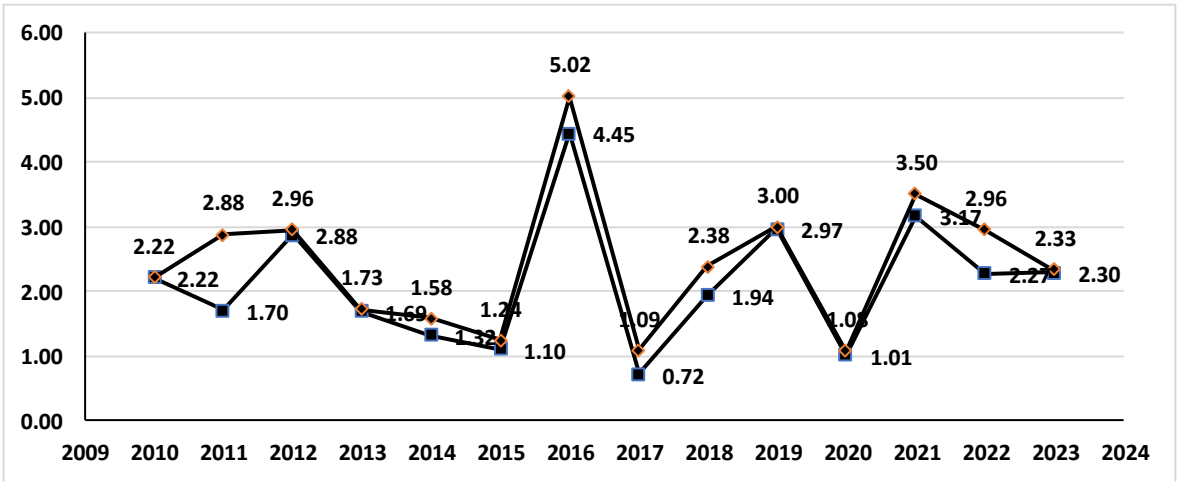

شكل (10): تطور اول واخر المخزون من القمح في مصر خلال الفترة (2010- 2023)
(Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

والشكل التالي يوضح الفرق في المخزون من القمح في مصر خلال فترة الدراسة

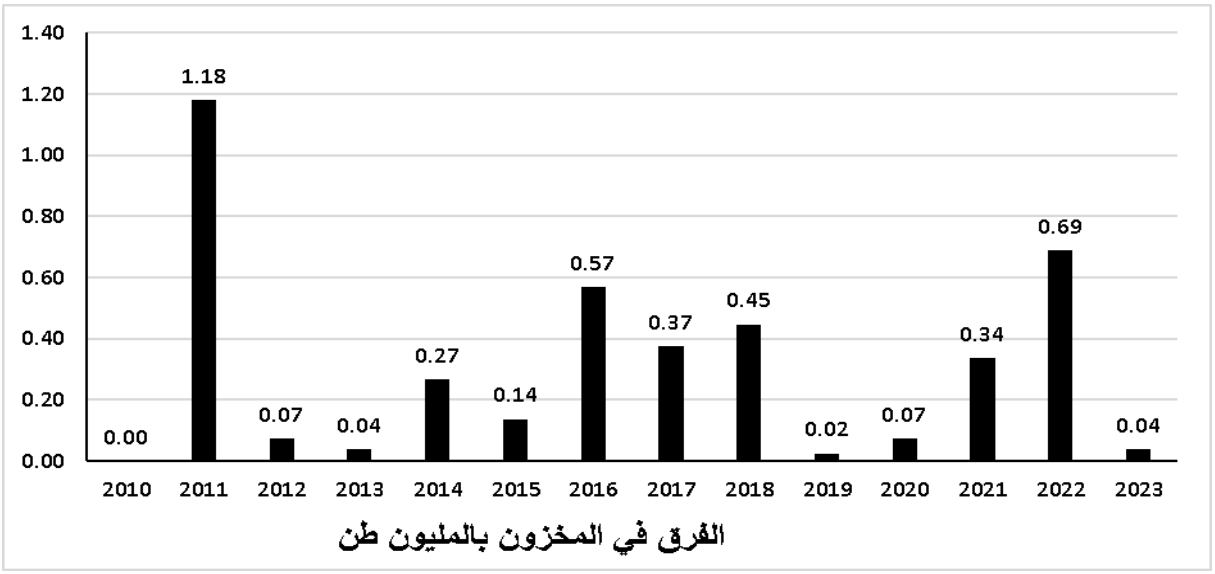

شكل (11): تطور الفرق في المخزون من القمح في مصر خلال الفترة (2010- 2023)
المصدر: جمعت وحسبت من: (Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

(9): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي بافتراض منع التصدير للقمح في مصر: بدراسة وتحليل نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر خلال فترة الدراسة مع افتراض منع التصدير للقمح لزيادة المتاح للاستهلاك تبين أنها بلغ متوسطها نحو 50,84%، وذلك نتيجة تراجع الفجوة بنحو 340 ألف طن، بما يعادل زيادة بنحو 1,5% زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي خلال فترة الدراسة، وحققت نحو 2,79% زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي ونحو 2,66% في عام 2022 وذلك بافتراض منع التصدير من القمح.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

وتشير هذه النتائج أنه في حالة إمكانية منع تصدير القمح سترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي منه نتيجة لإضافة كميات للمتاح للاستهلاك وبالتالي ستنخفض الفجوة من القمح في السوق المصري.

جدول (1): تطور الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر خلال الفترة (2010- 2023)

البيان السنوات	الفجوة الظاهرية بالمليون طن	نسبة الاكتفاء الذاتي%	الفجوة في حالة منع التصدير	نسبة الاكتفاء الذاتي% في حالة منع التصدير	الفرق في الفجوة (تأثير منع التصدير) بالمليون طن	الفرق في نسبة الاكتفاء الذاتي (تأثير منع التصدير) %
2010	7.80	47.89	7.68	48.75	0.13	0.86
2011	8.49	49.67	8.37	50.40	0.12	0.73
2012	6.87	56.12	6.67	57.42	0.20	1.30
2013	7.75	54.96	7.66	55.47	0.09	0.52
2014	7.73	54.61	7.61	55.28	0.12	0.68
2015	8.80	52.19	8.60	53.28	0.20	1.09
2016	10.05	48.20	9.87	49.15	0.19	0.95
2017	11.29	42.70	10.89	44.73	0.40	2.03
2018	11.40	42.19	10.82	45.13	0.58	2.93
2019	11.03	47.10	10.51	49.59	0.52	2.49
2020	11.25	47.63	10.74	50.01	0.51	2.38
2021	10.34	51.03	9.84	53.41	0.50	2.38
2022	11.51	48.44	10.92	51.10	0.59	2.66
2023	12.04	47.43	11.40	50.23	0.64	2.79
المتوسط	9.74	49.30	9.40	50.84	0.34	1.55

المصدر: جمعت وحسبت من: (Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

(10): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي بإضافة فرق المخزون للقمح في مصر: بدراسة وتحليل نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر خلال فترة الدراسة مع إضافة فرق المخزون للقمح لزيادة المتاح للاستهلاك تبين أنها بلغ متوسطها نحو 50,84%، وذلك نتيجة تراجع الفجوة بنحو 340 ألف طن، بما يعادل زيادة بنحو 1,5% زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي خلال فترة الدراسة، وحققت نحو 2,79% زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي ونحو 2,66% في عام 2022 وذلك بإضافة فرق المخزون.

وتشير هذه النتائج أنه في حالة تزايد بإضافة فرق المخزون سترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي منه نتيجة لإضافة كميات للمتاح للاستهلاك وبالتالي ستنخفض الفجوة من القمح في السوق المصري.

جدول (2): تطور الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح مع إضافة مع الفرق في المخزون في مصر خلال الفترة (2010- 2023).

البيان السنوات	الفجوة الظاهرية بالمليون طن	نسبة الاكتفاء الذاتي%	الفجوة في حالة إضافة فرق المخزون	نسبة الاكتفاء الذاتي% في حالة ة فرق المخزون	الفرق في الفجوة (تأثير فرق المخزون) بالمليون طن	الفرق في نسبة الاكتفاء الذاتي (تأثير فرق المخزون) %
2010	7.80	47.89	7.80	47.89	0.00	0.00
2011	8.49	49.67	6.13	56.67	1.18	7.00
2012	6.87	56.12	6.72	56.59	0.07	0.47
2013	7.75	54.96	7.67	55.18	0.04	0.23
2014	7.73	54.61	7.20	56.17	0.27	1.56
2015	8.80	52.19	8.53	52.93	0.14	0.74
2016	10.05	48.20	8.91	51.13	0.57	2.94
2017	11.29	42.70	10.54	44.60	0.37	1.90

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

2.27	0.45	44.46	10.50	42.19	11.40	2018
0.12	0.02	47.22	10.98	47.10	11.03	2019
0.34	0.07	47.97	11.10	47.63	11.25	2020
1.59	0.34	52.62	9.67	51.03	10.34	2021
3.08	0.69	51.52	10.14	48.44	11.51	2022
0.16	0.04	47.60	11.97	47.43	12.04	2023
1.45	0.32	50.75	9.09	49.30	9.74	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من: (Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

(11): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي بافتراض منع التصدير وإضافة فرق المخزون للقمح في مصر: بدراسة وتحليل نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر خلال فترة الدراسة مع افتراض منع التصدير وإضافة فرق المخزون للقمح في لزيادة المتاح للاستهلاك تبين أنه بلغ متوسطها نحو 52,54%، وذلك ننتجه تراجع الفجوة بنحو 670 ألف طن، بما يعادل زيادة بنحز 3,24% زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي خلال فترة الدراسة، وحققت نحو 2,59% زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي ونحو 5,74% في عام 2022 وذلك بافتراض منع التصدير وإضافة فرق المخزون للقمح في لزيادة المتاح للاستهلاك.

وتشير هذه النتائج أنه في حالة إمكانية منع تصدير القمح وإضافة فرق المخزون للقمح في لزيادة المتاح للاستهلاك سترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي منه نتيجة لإضافة كميات للمتاح للاستهلاك وبالتالي ستنخفض الفجوة من القمح في السوق المصري.

جدول (3): تطور الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح مع إضافة الفرق في المخزون وافتراض منع التصدير في مصر خلال الفترة (2010- 2023)

البيان السنوات	الفجوة الظاهرية بالمليون طن	نسبة الاكتفاء الذاتي%	الفجوة في حالة منع التصدير وإضافة فرق المخزون	نسبة الاكتفاء الذاتي% في حالة منع التصدير وإضافة فرق المخزون	الفرق في الفجوة (تأثير منع التصدير وفرق المخزون) بالمليون طن	الفرق في نسبة الاكتفاء الذاتي (تأثير منع التصدير وإضافة فرق المخزون) %
2010	7.80	47.89	7.68	48.75	0.13	0.86
2011	8.49	49.67	7.19	57.40	1.30	7.73
2012	6.87	56.12	6.59	57.89	0.28	1.77
2013	7.75	54.96	7.62	55.70	0.13	0.74
2014	7.73	54.61	7.35	56.84	0.38	2.24
2015	8.80	52.19	8.46	54.03	0.34	1.84
2016	10.05	48.20	9.30	52.09	0.75	3.89
2017	11.29	42.70	10.52	46.63	0.78	3.93
2018	11.40	42.19	10.37	47.39	1.03	5.20
2019	11.03	47.10	10.48	49.71	0.55	2.61
2020	11.25	47.63	10.67	50.35	0.58	2.72
2021	10.34	51.03	9.51	54.99	0.84	3.96
2022	11.51	48.44	10.23	54.18	1.28	5.74
2023	12.04	47.43	11.37	50.39	0.68	2.95
المتوسط	9.74	49.30	9.08	52.54	0.67	3.24

المصدر: جمعت وحسبت من: (Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī, 2023)

ثانياً: السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للاكتفاء الذاتي من القمح في مصر:

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن كل من المتغيرات الإنتاج الكلى، والاستهلاك الكلي والإنتاجية الفدانية تتغير بنفس المعدلات خلال الفترة (2010- 2023)، والتنبؤ بقيم هذه المتغيرات حتى عام 2030، وبالتالي يمكن التوقع بالفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من المحصول.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

وكما هو موضح بالبيانات بالجدول رقم (3)، من المتوقع أن الاستهلاك القومي من القمح سوف يصل إلى نحو 26.99 مليون طن في عام 2030، وأن تصل الإنتاجية الفدانية الى نحو 2.93 طناً للفدان، ومن ثم سيصل الإنتاج الكلي إلى نحو 11.24 مليون طن. وبالتالي فمن المتوقع أن يكون هناك فجوة قدرها نحو 14.59 مليون طن في عام 2030 وسوف تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر وفقاً لهذا السيناريو إلى نحو 45.96%.

جدول (4): التوقعات المستقبلية لنسبة للاكتفاء الذاتي من القمح فى مصر حتى عام 2030.

البيان السنوات	المساحة المزروعة	الإنتاجية الفدانية	الانتاج الكلي	الاستهلاك القومي	الفجوة	نسبة الاكتفاء الذاتي
	ألف فدان	طن للفدان	مليون طن	مليون طن	مليون طن	%
2024	3.78	2.93	11.24	23.49	(12.53)	46.66
2025	3.84	2.95	11.47	24.08	(12.84)	46.66
2026	3.89	2.97	11.70	24.66	(13.20)	46.49
2027	3.94	2.99	11.93	25.24	(13.55)	46.34
2028	4.00	3.00	12.17	25.83	(13.90)	46.20
2029	4.05	3.02	12.41	26.41	(14.24)	46.08
2030	4.10	2.93	11.24	26.99	(14.59)	45.96

الأرقام بين القوسين قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

1. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.
2. F.A.O, Trade year Book, Rome, Italy, Different volume

ويتضح من ذلك أن تكون الأولوية في السياسة الزراعية هي زيادة الإنتاجية الفدانية للقمح في مصر للتغلب على هذه الفجوة الناجمة عن عدم القدرة على زيادة المساحة المزروعة بمعدلات تتناسب مع تزايد الاستهلاك القومي.

وتشير هذه النتائج إلى أن السياسة الزراعية للقمح قد تؤثر إلى الإنتاج الكلي ومن ثم سيكون له تأثير على الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. ويتضح مدى أهمية البحوث الزراعية ووزارة الزراعة في أن استنباط أصناف ورفع سعر التوريد والإرشاد الزراعي وغيرها من الأساليب والآليات التي يمكنها تشجيع المزارعين على زراعة المحصول من ناحية وزيادة الانتاج الكلي من المحصول من ناحية أخرى.

ثالثاً: خطة الدولة في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر:أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ممثلة في القطاع الاقتصادي بالوزارة، أنه من المقرر تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح بنسبة 65% بحلول 2030 من خلال:

1. خطة التوسع الأفقي في المشروعات القومية الزراعية.
2. التوسع الرأسي من استنباط أصناف جديدة من تقاوي القمح عالية الإنتاجية. إضافة الى توفير التقاوي المعتمدة أثناء موسم الزراعة والتي تغطى تقريبا نحو 70% من احتياجاتنا حاليا، ومن المتوقع خلال عامين يكون هناك اكتفاء ذاتي من التقاوي المعتمدة.
3. التوسع في صوامع القمح: حيث أن المشروع القومي لصوامع الغلال أدى إلى رفع المخزون الاستراتيجي ليكفي 6 أشهر حيث ارتفعت سعة التخزين من 1.5 مليون طن إلى 5.5 مليون طن ليكفي المخزون المحلي والمستورد على حد سواء.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

4. مقاومة الملوحة والجفاف.

5. تحاول الدولة تلافي الأضرار من الأزمات العالمية، مثلما حدث أثناء جائحة كورونا، ومرورا بالحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت بشكل ملحوظ على سلاسل إمداد الغذاء في العالم كله. وأن مصر اتخذت خطوات في هذا المجال معتمدا في سياستها على محورين رئيسين وهما:

أ. محور التوسع الأفقي عن طريق التوسع في زراعة القمح وإقامة مشروعات زراعية عملاقة مثل الدلتا الجديدة وتوشكى الخير وغرب المنيا، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة المساحة المنزرعة بمحصول القمح.

ب. محور التوسع الرأسي عن طريق قيام مركز البحوث الزراعية باختلاف معاهدة البحثية باستنباط أصناف جديدة متحملة للظروف البيئية والمناخية القاسية، إضافة إلى إنتاجيته العالية .

6. زيادة السعر الاسترشادي والحافز الإضافي للمحصول، مما يؤدى إلى زيادة الكمية المنتجة وبالتالي كمية المحصول التي يتم توريدها من المزارع. على أن يكون تحديد السعر الاسترشادي قبل موسم الزراعة، ولتحديد هذا السعر سيكون بناء على الآتي:

أ. تقدير التكاليف الخاصة بالزراعة بما فيها إيجار الأرض الزراعية .

ب. إضافة هامش ربح للفلاح لتشجيعه على الزراعة، وحساب الأسعار العالمية ووضعها في الاعتبار، وربحية الدورات الزراعية بما في ذلك المحاصيل المنافسة للقمح في الموسم مثل بنجر السكر.

من المتوقع أن هذه الخطة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاكتفاء الذاتي من المحصول بحلول عام 2030 إلى نحو 65.% .

رابعاً: تحديات زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر: يوجد الكثير من التحديات تواجه زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر، من بينها:

1. النمو السكاني السريع :يزيد من الطلب على القمح.
2. مستويات الفقر المرتفعة :تؤدي إلى طلب كبير على الخبز المدعم.
3. السياسات الزراعية الوطنية :قد تؤثر على إنتاج وتوزيع القمح.
4. الاعتماد الكبير على أسواق القمح الدولية المتقلبة :يجعل مصر عرضة للتغيرات في الأسعار والإمدادات.
5. تأثيرات تغير المناخ :قد تؤثر سلبًا على إنتاجية المحاصيل.
6. الأمراض :يمكن أن تقلل من محصول القمح.

خامساً: الرؤية الدولية لجهود مصر لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح:

1. أشارت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، إلى أن مصر تهدف إلى رفع مستوى الاكتفاء من القمح من خلال زيادة المساحة المزروعة، واستخدام أساليب زراعية متطورة، إلى جانب الحد من مستويات الهدر .
2. ذكرت فيتش أن مصر اعتمدت استراتيجية لمضاعفة مساحة الأراضي المنزرعة من القمح، لزيادة الاكتفاء الذاتي منه، مع اعتماد التقنيات الحديثة لتعزيز الإنتاجية وتقليل استخدام المياه، كما توقعت الوكالة أيضاً زيادة إنتاجية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

القمح عام 2023/2022، نتيجة جهود مصر لتحفيز الإنتاج المحلي، والتي أعلنتها في مارس 2022، مشيرة إلى إحرازها تقدماً في تنويع قاعدة واردتها من القمح.

3. توقعت ستاندرد آند بورز، انخفاض واردات مصر من القمح خلال العام المالي الحالي نتيجة السياسات الهادفة لزيادة توافر القمح.

4. أكدت وزارة الزراعة الأمريكية، تحسن إنتاج القمح في مصر نتيجة استخدام ممارسات زراعية أكثر تطوراً واستنباط أصناف عالية الجودة، وذلك خلال المواسم الماضية، كما ثمنت الوزارة الجهد الذي تبذله مصر في رفع كفاءة إدارة نظام دعم الخبز والغذاء لمنع أي نوع من إهدار موارد الدعم، بالإضافة إلى زيادة فعالية النظام بحيث يكون له تأثير إيجابي على متلقي الدعم .

الاستنتاجات والتوصيات البحثية:

وفقاً لنتائج البحث، فانه يوصى بما يلي:

[1] توفير كميات التقاوى من الأصناف الحديثة عالية الجودة والانتاجية، التي تكفي لزراعة المساحات المستهدفة من المحصول في المحافظات المختلفة ووضع خطة لتوريدها للمزارعين قبل موعد زراعة القمح. حيث أظهرت نتائج البحث أن أهم العوامل المؤثرة في نسبة الاكتفاء الذاتى للقمح فى مصر هو الانتاجية الفدانية وأن زيادتها سيؤدي إلى تزايد نسبة الاكتفاء الذاتي من المحصول.

[2] دراسة الآثار المستقبلية على نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح فى مصر، فى ظل السياسة الزراعية المتعلقة بالمحصول، وبناء خطة استراتيجية للحد من زيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك للقمح.

[3] إعادة النظر باستمرار في سعر التوريد لما له من تأثيرات على نسبة الاكتفاء الذاتي، حيث أن وضع سعر استرشادي مجزي للمزارع قبل زراعة المحصول سوف يشجع المزارعين على زراعة القمح، مع الأخذ في الاعتبار منافسة محاصيل أخرى للقمح في نفس توقيت الزراعة مثل البنجر والبرسيم والفول، ومن ثم لابد أن يكون سعر التوريد يحقق أرباح أفضل للمزارع من زراعة المحاصيل المنافسة.

[4] الاهتمام بالبحوث الزراعية المتعلقة بمحصول القمح والتكنولوجيا المختلفة حتى يمكن توفير أصناف جديدة مرتفعة الانتاجية، لما لها من تأثير على رفع نسبة الاكتفاء الذاتي.

References

Al-Ḥalwānī, Ḍuḥā Aḥmad. (2006). *Iqtiṣādiyyāt taswīq maḥṣūl al-aruzz fī Miṣr* (Unpublished master's thesis). Qism al-Iqtiṣād al-Zirāʿī, Kulliyyat al-Zirāʿah, Jāmiʿat al-Iskandariyyah.

Australian International Food Security Centre. (2019, May 28). *Food security and why it matters*. Retrieved from https://aifsc.aciar.gov.au

Deardorff, A. V. (1984). Testing trade theories and predicting trade flows. In R. W. Jones & P. B. Kenen (Eds.), *Handbook of international economics*. Amsterdam: Science Publishers.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: https://doi.org/10.61856/1jpgtn85

El-Ashry, M. K. (2001). A market share model in West Europe. *Egyptian Journal of Agricultural Economics*, 11(2).

Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2019, May 28). *An introduction to the basic concepts of food security*. Retrieved from https://www.fao.org

Muṣṭafā, ʿĀdil Muḥammad, et al. (2016). Athar al-siyāsah al-zirāʿiyyah ʿalā al-jadārah al-intājiyyah li-ahamm maḥāṣīl al-ḥubūb fī Miṣr. *Al-Majallah al-Miṣriyyah li-l-Iqtiṣād al-Zirāʿī*, 26(4).

Sulaymān, Sarḥān Aḥmad. (2014). Muḥaddidāt al-istihlāk al-qawmī min al-aruzz fī Miṣr wa-al-sīnārīyūhāt al-mutawaqqaʿah fī ẓill tabannī al-dawlah siyāsat taḥdīd ruqʿat al-aruzz al-mazrūʿah. *Majallat al-Buḥūth al-Zirāʿiyyah*, Jāmiʿat Kafr al-Shaykh, 40(3).

U.S. Department of Health and Human Services. (2019, May 28). *Food insecurity*. Retrieved from https://www.healthypeople.gov

Wizārat al-Zirāʿah wa-Istiṣlāḥ al-Arāḍī. (2010–2023). *Nashrat al-iqtiṣād al-zirāʿī*. Qiṭāʿ al-Shuʾūn al-Iqtiṣādiyyah.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.